

كيف تحولت أنظمة السير السعودية إلى أدوات نهب ومراقبة

لا يأتمن المواطن في شبه الجزيرة العربية على حقوقه في ظل حكم آل سعود في أبسط المجالات، وهذه القاعدة تنطبق حتى في الطرق التي يرتادها المارة والساقيين. وعليه فتشكل على سبيل المثال الكاميرات المروعة في الطرق التي توضع عادة لضبط الأمان، لا ينظر لها المواطن من هذه الزاوية، ففي دولة بوليسية وقامعة لا يتوقع المواطن من هذه الكاميرات إلا أن تكون مصدر معلومات استخباراتي إضا في للجهات الحكومية تمكّنها من زيادة وسائل قمعها. أيضاً من ضمن الأمور التي لا يُنظر لها نظرة إيجابية، الضرائب التي تُفرض على كل كبيرة وصغيرة يقوم بها السائق. تُفرض الغرامات المرورية في "السعودية" من قبل الإدارة العامة للمرور (مورور) تحت إشراف وزارة الداخلية، ووفقاً للأخرية "تهدف هذه الغرامات إلى تعزيز سلامة الطرق، وتقليل الحوادث، وتنظيم سلوك السائقين، وتُسجل عبر نظام "ساهر" (لمراقبة الآليات بالكاميرات) وعبر أشخاص ضباط المرور، مع ذلك يرى النقاد أن هذا النظام، أكثر من كونه أداة للسلامة، يشكل آلية لتوليد الإيرادات والضغط على الناس. هذه الغرامات وضعت السائقين تحت ضغط كبير؛ فمثلاً، غرامة 151 ريال لعدم ربط الحزام تمثل جزءاً كبيراً من دخل عامل براتب 2000 ريال. يقول النقاد إن "ساهر" أقرب إلى فحص لتوليد الإيرادات منه إلى تعزيز السلامة، إذ تظل الطرق السيئة والتدريب الضعيف المشاكل الأساسية. ومن جهة أخرى، يرى المؤيدون أنه رفع مستوى النظام على الطرق، لكن الشفافية في إنفاق هذه الغرامات ضعيفة. لا يمكن نكران صرورة فرض قوانين صارمة للحفاظ على أمن الطرق والساقيين كما المارّة، إلا أن كثير من الواقع الآخر ثبت عدم جدية هذه القوانين بما يتعلق بالأمانة العامة. فحالة طرقات العديد من المناطق المهمشة كفيلة بأن يعكس مدى جدّية السلطات في هذا الأمر، حيث تعاني طرقات العديد من المناطق، سيّما التي تقع في "المنطقة الشرقية" من الإهمال المعمد وهو ما ينبيء بأن الغرامات التي تُفرض في هذا المجال ما هي إلا أدلة تعبيئة للخزينة. فالغرامات الباهضة على مخالفات بسيطة، مثل السرعة بزيادة 11 كيلومتر في الساعة أو الوقف في مكان دون علامة واضحة، تحولت بسرعة إلى مصدر إيرادات ضخم. وتنظر تقارير أن "ساهر" يجمع مليارات الريالات سنوياً من جيوب السائقين، لكن هل تُنفق هذه الأموال فعلاً على تحسين الطرق أو تدريب القيادة؟ يعتقد النقاد أن هذه الإيرادات تتدفق أكثر نحو مشاريع استعراضية ونفقات غير ضرورية

للنظام بدلًا من سلامة الناس الحقيقة. من أبرز الإنتقادات الموجهة للغرامات في "ساهر" هو تجاهل الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، فالغرامات التي تبدأ من 101 ريال وتصل إلى 2000 ريال للمخالفات المتكررة قد تكون تافهة للأثرياء، لكنها بالنسبة للعامل وسائلي التاكسي والأسر منخفضة الدخل تمثل ضربة قوية لميزانياتهم الشهرية. يقول النقاد إن هذه الغرامة تُفرض دون مراعاة التنااسب مع دخل الأفراد، ولا يوجد آلية فعالة للاعتراض أو التخفيف، مما يكشف عن تجاهل النظام للعدالة. يشكو العديد من المواطنين من أن نظام "ساهر" صمم بطريقة تجعل السائقين يقعون في الفخ لزيادة جمع الغرامات. وترُكَّب الكاميرات أحيازًا في أماكن تفتقر إلى لوحات تحذيرية كافية، أو تتغير حدود السرعة فجأة دون أن يتسعى للسائقين التكيف. فعلى سبيل المثال، في بعض الطرق، تنخفض السرعة المسموحة من ٢١ إلى ٦١ كيلومترا في الساعة دون علامة واضحة، وتسجل الكاميرات المخالفة فورا، ويرى النقاد أن ذلك مقصود، وأن الهدف ليس تصحيح سلوك السائقين، بل تضخيم عدد الغرامات، علاوة على ذلك، هناك تقارير عن أخطاء تقنية تصدر غرامات غير صحيحة، لكن عملية الاعتراض معقدة ومرهقة لدرجة أن الكثيرين يفضلون دفع الغرامة على الخوض في البيروقراطية. لا يقتصر نظام "ساهر" على تسجيل المخالفات؛ فهذه الشبكة الواسعة من الكاميرات والتقنيات الرقايبة تتبع تحركات المواطنين في أنحاء البلاد. وفي هذا السياق، تجري السلطات السعودية عملية تركيب 2000 كاميرا مراقبة ذكية مدعاومة بالذكاء الاصطناعي في الدمام، ضمن خطة تشمل تركيب 4000 كاميرا في مختلف أنحاء المنطقة الشرقية. ورغم ترويج السلطات للمشروع كخطوة لتحسين جودة الحياة وتعزيز السلامة، بالإضافة إلى تنظيم الحركة المرورية، إلا أن مراقبين يرون في هذه الخطوة أداة جديدة لتوسيع نطاق القمع وملاحقة المواطنين، خصوصًا في المناطق التي تعاني من التهميش. الكاميرات، التي توزعت في الشوارع والميادين والواجهات البحرية، تنقل بيانات مباشرة إلى غرفة تحكم تعمل على مدار الساعة، ما يتثير مخاوف من التتبع المستمر والتضييق على الحريات العامة. تأتي هذه الخطوة ضمن منظومة أمنية أوسع تستخدم التكنولوجيا، فيحسب سجل النظام السعودي لا يستخدم التقنيات لتحسين جودة الحياة وإنما لفرض القبضة الأمنية، وهو ما يعد انتهاكًا للخصوصية، خاصة في هذا بلد تُقيّد فيه الحريات الفردية بشدة. رغم سنوات عمل "ساهر"، الذي انطلق منذ عام 2010، يقول النقاد إنه لم يكن له تأثير كبير في تقليل حوادث السير فعليا. فلا تزال إحصاءات الحوادث على الطرق في البلاد مرتفعة، وتعود الكثير من الحوادث إلى عوامل مثل سوء الطرق، ونقص تدريب السائقين، وثقافة القيادة العدوانية، وليس فقط السرعة. ويرى النقاد أنه بدلًا من الاستثمار في هذا النظام الباهظ، كان بإمكان النظام تخصيص الميزانية لتحسين البنية التحتية، مثل إنارة الطرق، أو تركيب حاجز حامية، أو فرض تدريب إلزامي للسائقين. "السعودية" والإمارات: تناقض على المراقبة أمام التناقض المتصاعد بين "السعودية" والإمارات، وفي ظل ما تمثله الإمارات من نموذج ناصع لكيف تحكم السلطات الحكومية قبضتها على الداخل من خلال الأساليب الاستخباراتية المتطرفة، لا يمكن النظر لأساليب المراقبة المبطنية التي تعتمدما "السعودية" إلا في سياق رفع حدة القمع ضد مواطنيها. وفي تقرير صدر مؤخرًا عن منظمة

بحرانية، فيه رصد لكيف يمكن للأنظمة الاستبدادية استخدام التكنولوجيا الحديثة في إحكام قبضتها على مواطنها وكل من يتواجد على أراضيها. وكما هو مخطط لمدينة نيوم، حيث يخطط لأن تحتوي "ذا لайн" على نظام المراقبة المدعوم بالذكاء الاصطناعي على نطاق واسع. أيضاً في الإمارات يدمج برنامج "عيون" في دبي أكثر من 300 ألف كاميرا مزودة بخاصية التعرف على الوجه، مما يتتيح مراقبة فورية للسكان والزوار. وبالمثل، يوفر نظام "عين الصقر" في أبوظبي مراقبة شاملة في جميع أنحاء المدينة، مما يعزز قدرة الحكومة على تتبع تحركات الأفراد. وفي تعدادها للآثار المترتبة على حقوق الإنسان، تذكر المنظمة: المخاطر على الخصوصية؛ حرية التعبير وتكوين الجمعيات؛ إساءة استخدام تقنيات المراقبة مثل برنامج بيفاسوس الذي طورته مجموعة NS0 الإسرائيلية، لمراقبة المعارضين ومن يُنظر إليهم على أنهم معارضون محلياً ودولياً. في التوسيع حول نقطة المخاوف على الخصوصية، تنوّه المنظمة إلى قدرة تقنيات مراقبة الذكاء الاصطناعي في الأماكن العامة على مراقبة وتحليل السلوكيات الشخصية باستمرار دون موافقة أفراد المجتمع، بما يشكّل انتهاكاً للحق في الخصوصية المنصوص عليه في المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد تؤدي هذه المراقبة المكثفة إلى الرقابة الذاتية، إذ قد يُغير الأفراد سلوكهم لإدراكهم أنهم مُراقبون باستمرار. وسبق أن تناول الفيلم الوثائقي "مراقب" لرونان فارو الانتشار العالمي لبرامج التجسس وتأثيرها على الديمقراطية والحرية، مشدداً على ضرورة وضع لوائح دولية لتنظيم استخدام هذه التقنيات التطفلية. تخلص adhrb إلى أن إدخال تقنيات المراقبة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الإمارات العربية المتحدة، وكما هو الحال في "السعودية، بينما مع مشاريع رؤية 2030 المرتقبة، يعكس اتجاهها عالمياً حيث تسعى الدول إلى استخدام أدوات تكنولوجية متقدمة لتعزيز إدارة الأمن والحكومة. ومع ذلك، فإن غياب الضمانات الكافية قد يؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعدي على الخصوصية وحرية التعبير وحرية التجمع.